

التوترات التجارية تطفو على السطح مجدداً

أبرز النقاط:

- الرئيس ترامب يرفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25% على بضائع صينية بقيمة 200 مليار دولار.
- بيانات التضخم الأمريكية تدعم الموقف المحايد الذي يتبناه الاحتياطي الفيدرالي تجاه أسعار الفائدة.
- تفوق أداء أصول الملاذ الآمن (ارتفاع الين الياباني والفرنك السويسري)
- الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمملكة المتحدة يرتفع إلى أعلى مستوياته في عامين.

الولايات المتحدة الأمريكية

تسارع الطلب على أصول الملاذات الآمنة

صدرت الأسبوع الماضي مؤشرات اقتصادية محدودة، ولذلك أنصب اهتمام الأسواق على المفاوضات التجارية الجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين على مستوى العالم. وكان تجنب المخاطر هو السمة السائدة طوال الأسبوع حتى قبل عودة ظهور الخطاب العدائي للحرب التجارية مرة أخرى يوم الجمعة. حيث قام الرئيس ترامب برفع الرسوم الجمركية من 10% إلى 25% على بضائع صينية مستوردة بقيمة 200 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، هدد ترامب بالمضي قدماً وفرض رسوم بنسبة 25% على كافة الواردات الصينية. في المقابل، صرحت بكين بأنها ستقوم بالرد حتى في الوقت الذي يسعى فيه الجانبان إلى عقد اجتماع في اللحظة الأخيرة لإنقاذ التوصل إلى صفقة تجارية. وأعربت وزارة التجارة الصينية عن أسفها الشديد إزاء قرار الولايات المتحدة، مضيفة أنها ستتخذ الإجراءات المضادة اللازمة دون أن تفصح عن مزيد من التفاصيل. وعلى ما يبدو فإن أشهر التهينة التي شهدتها التوترات التجارية قد ولت، الأمر الذي يمهّد الطريق أمام تفوق أداء الأصول الآمنة.

وبالنظر إلى الأفضل أداءً على مستوى أسواق العملات الأجنبية خلال الأسبوع الماضي، فقد ارتفع الين الياباني كمالاً آمن إلى أعلى مستوياته منذ 3 أشهر وصولاً إلى 109.46، بنمو بلغت نسبته 0.80% تقريباً مقابل الدولار الأمريكي. واحتل الفرنك السويسري المركز الثاني، حيث ارتفع بنسبة 0.46%. ومن جهة أخرى، أبدى اليورو قدرًا كبيراً من المرونة وارتفع بنحو 0.35% مقابل الدولار الأمريكي. ومن الجدير بالذكر أن الدولار الأمريكي غالباً ما ترتفع قيمته خلال أوقات تجنب المخاطر، إلا أن الوضع كان مخالفاً لذلك في الأسبوع الماضي. حيث تراجع مؤشر الدولار بنسبة 0.23% على مدار جلسات التداول الخمس الماضية. ويبدو أن المخاوف المتزايدة من تصاعد الحرب التجارية قد تضطر صناع السياسة الأمريكية إلى خفض أسعار الفائدة. وإذا أقدمت الصين على الرد، فإن التهديد بحرب تجارية عالمية سيؤثر على آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي. وفي هذه الحالة، ستتوافر لدى الاحتياطي الفيدرالي مساحة أكبر لإدخال معايير تيسيريته مقارنة بمعظم البنوك المركزية الأخرى. ويصل الاحتمال الضمني للعقود الآجلة لصناديق الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بنسبة 0.25% للبنك المركزي الأمريكي هذا العام إلى حوالي 40%.

أما على صعيد أسواق الأوراق المالية، كان التذبذب أكثر وضوحاً مقارنة بسوق العملات الأجنبية. حيث ارتفع المؤشر المفضل لدى وول ستريت لقياس تقلبات الأسهم إلى 23.38 نقطة في الأسبوع الماضي، فيما يعد أعلى مستوياته منذ أوائل يناير. وفي بداية جلسات الأسبوع، كان مستوى مؤشر التذبذب عند حوالي 12.80 نقطة. وكان أداء أسواق الأسهم الأمريكية ضعيفاً ولم يكن من الممكن رؤية المنطقة الخضراء، في الوقت الذي سارع فيه المستثمرون نحو أصول الملاذ الآمن. ومن حيث الأداء الأسبوعي، انخفض مؤشر داو جونز بنسبة 2.12% في حين تراجع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 2.18%.

وبالنسبة لسوق السندات، ارتفع الطلب على سندات الحكومة الأمريكية على خلفية بروز فكرة تجنب المخاطر التي طغت على الأسواق المالية. وارتفعت أسعار السندات، بما دفع بعائدات السندات ذات الأجل الطويلة إلى التراجع. وشهدت الأسواق انعكاساً هامشياً في منحى عائدات السندات في ظل تراجع عائد السندات لأجل 10 سنوات بواقع 6 نقاط أساس إلى أقل من عائد السندات لأجل 3 أشهر يوم الخميس الماضي. حيث انعكس المنحى لفترة وجيزة، وذلك على الرغم من تحول الفجوة منذ ذلك الحين إلى ما فوق الصفر. على الجانب الآخر من المحيط الأطلنطي، هبط العائد على السندات الحكومية الألمانية لأجل 10 سنوات متوجهاً نحو أعلى معدل تراجع أسبوعي في سبعة أسابيع يوم الجمعة.

بيانات التضخم تدعم موقف الاحتياطي الفيدرالي تجاه أسعار الفائدة

استقرت أسعار مبيعات الجملة في الولايات المتحدة دون تغيير على أساس سنوي في شهر أبريل لكل من مؤشر أسعار المنتجين والبيانات الأساسية. ويبلغ مؤشر أسعار المنتجين حالياً 2.2%، أما بالنسبة للمؤشر الأساسي، الذي يستبعد الأسعار المتقلبة للمواد الغذائية والطاقة، فقد استقر عند نسبة 2.4%. وتراجعت الأرقام سالفة الذكر حتى مع تعافي أسعار النفط. وكان مؤشر أسعار المنتجين قد بلغ 3.4% في صيف العام 2018، بينما قارب مؤشر أسعار المنتجين الأساسي 2.9% بنهاية العام 2018. أما بالنسبة لتضخم أسعار المستهلكين، فقد بلغ مؤشر أسعار المستهلك 2% الأسبوع الماضي، فيما يعد أدنى بكثير من مستوى 2.9% المسجل في يوليو 2018. حيث بدأ نمو الأسعار في فقدان الزخم، وسجل المؤشر المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي لقياس التضخم أبطأً وتيرة على مدى 14 شهراً. هذا ويسعى البنك المركزي الأمريكي نحو تحقيق استقرار في الأسعار بنسبة 2%، إلا أنه فشل في تحقيق ذلك الهدف، حيث بلغت أحدث قياسات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي 1.6%. في حين ظلت ضغوط الأسعار معتدلة على الرغم من قوة الاقتصاد ونمو سوق العمل. وهو ما ساهم في تريت الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة، خاصة في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي.

مؤشرات مديري المشتريات في منطقة اليورو تتخذ مساراً هابطاً

واصل اقتصاد منطقة اليورو فقد زخمه في بداية الربع الثاني من العام في ظل تعرضه لضغوط من قطاع الصناعات التحويلية الذي يشهد حالياً أشد انتكاسة منذ العام 2013. حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب، والذي يجمع بين قطاعي الصناعة والخدمات إلى 51.5 في أبريل. وظل قطاع الصناعات التحويلية في وضع انكماشى خلال الأشهر الثلاثة الماضية حيث جاءت أرقام مؤشر مديري المشتريات أقل من مستوى 50. وبالنسبة لقطاع الخدمات، فلا يزال أكثر مرونة إلى حد ما. من جهة أخرى، بلغت قيمة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات 52.8 في الوقت الحالي مقابل 53.3 في مارس. ويواصل القطاع مساهمته الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي بفضل وضعه التوسعي فوق مستوى 50. إلا أن تلك القراءات تعد متراجعة بشكل ملحوظ بالمقارنة بمستويات بداية العام البالغة 57. وبالتالي، تعزز الأرقام السابقة وجهة نظر البنك المركزي الأوروبي بعدم التخطيط لرفع أسعار الفائدة قبل ربيع العام 2020، وساهمت تلك اللهجة في جعل اليورو أقل جاذبية، حيث ، انخفض اليورو منذ بداية العام بنسبة 2% تقريباً مقابل الدولار.

انتعاش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة

انتعش الاقتصاد البريطاني في الربع الأول من العام 2019 وصولاً إلى 0.5% على أساس ربع سنوي مقارنة بالقراءة السابقة التي بلغت 0.2% على أساس ربع سنوي. أما على أساس سنوي، فقد شهد الاقتصاد أقوى معدل نمو منذ الربع الثالث من العام 2017، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.8% على أساس سنوي. وفي حقيقة الأمر، فإن فكرة نجاح المملكة المتحدة في تسجيل نمواً اقتصادياً بوتيرة أسرع من منطقة اليورو التي بلغت 0.4% على أساس ربع سنوي تبدو للوهلة الأولى مثيرة للإعجاب. إلا أن غالبية العوامل التي ساهمت إيجابياً نحو ذلك النمو تعزى إلى استعجال المصانع في إكمال الطلبات قبل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي الذي لم يقدر له الحدوث. حيث شهد الربع الأول من العام زيادة بنسبة 2.2% في إنتاج المصانع، بما يمثل أكبر مساهمة للقطاع تجاه النمو الاقتصادي بصفة عامة خلال 20 عاماً تقريباً. أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، جاء مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات أعلى بقليل من مستوى 50 ، في حين تقارب معنويات المستهلكين أدنى مستوياتها منذ ستة أعوام وما زالت أسعار المساكن في تراجع. وبصفة عامة، تلقى الاقتصاد البريطاني دفعة استثنائية قوية بسبب زيادة التخزين قبيل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي، ويتوقع بنك إنجلترا أن يتراجع النمو مرة أخرى في الربع الثاني إلى معدل ضعيف بنسبة 0.2%.

آسيا

ارتفاع معدلات التضخم الصيني

تضخمت أسعار المستهلكين والمنتجين على حد سواء في الشهر الماضي على خلفية زيادة التضخم في المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط . حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي إلى أعلى مستوياته في ستة أشهر بنسبة 2.5% مقابل 2.3%. إلا أنه على الرغم من ذلك، يعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى نمو أسعار لحم الخنزير بنسبة 14.4% على أساس سنوي. وتأثرت الصناعات الزراعية في الصين بأفولونزا الخنازير الأفريقية وتشير التوقعات إلى أن المرض سيؤدي إلى نقص في أعداد الخنازير بحوالي 130 مليون خنزير بحلول نهاية العام بما يقلص إمدادات البروتين المفضل في البلاد. وبالنظر إلى تضخم أسعار المنتجين، ارتفع الرقم إلى 0.9% على أساس سنوي، فيما يعد أسرع وتيرة نمو يسجلها في العام 2019، مقابل 0.1% على أساس سنوي. ويبدو أن معدلات التضخم آخذة في التحسن منذ الهبوط الذي شهدته في أواخر العام 2018. إلا أنه لا ينبغي تفسير ذلك كدليل على زيادة الطلب المحلي، حيث يعزى نمو الأسعار بصفة أساسية لاضطرابات جانب العرض وليس بسبب التضخم المؤدي لزيادة الطلب، حينما يفوق الطلب الكلي في الاقتصاد مستويات العرض الكلي.

قطاع الخدمات الصيني يتسم بالمرونة

شهد قطاع الخدمات الصيني تحسناً هامشياً في الشهر الماضي، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي من Caixin بواقع 0.1 نقطة ليصل إلى 54.5. ويعد الرقم سالف الذكر أعلى قراءة للمؤشر منذ يناير 2018 وذلك على خلفية النمو القوي للصادرات. وكشف مسح مؤشر مديري المشتريات أن نمو طلبات التصدير الجديدة التي تلقتها كيانات الخدمات الصينية قد ارتفع بأقصى معدل له منذ بدأت قياسات المؤشر. وتشير مؤشرات مديري المشتريات لقطاع الخدمات (NBS & Caixin) إلى مرونة قطاع الخدمات بفضل الانتعاش المطرد في الطلب المحلي والذي يمثل أكثر من نصف اقتصاد الصين. لذا فإنه من الممكن أن تساهم مرونة قطاع الخدمات في مواجهة أي تقلبات قد يشهدها قطاع الصناعات التحويلية الذي بدأ يضعف منذ ظهور خطاب الحرب التجارية. وارتفع معدل خلق فرص العمل على مستوى القطاع إلى أعلى مستوياته منذ 10 أشهر، في حين ظل أحد المؤشرات الفرعية المعني بقياس توقعات العام المقبل ضعيفاً على خلفية المخاوف المتعلقة بقوة الاقتصاد العالمي. وبناء على ذلك، يمكن أن تحافظ بكين على مسارها الحالي في اتباع سياسة التيسير النقدي، خاصة في ظل عودة الشكوك حول المحادثات التجارية ومع استمرار ضعف قطاع الصناعات التحويلية.

سوق العمل هو المحرك الأساسي

سجل الدولار الأسترالي ارتفاعاً قوياً مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 0.8% يوم الثلاثاء بعد أن قرر البنك الاحتياطي الأسترالي الإبقاء على سعر الفائدة عند مستوى قياسي منخفض بنسبة 1.5% في اجتماعه الشهري الثلاثين على التوالي. وتشير سوق عقود المبادلة إلى إمكانية خفض سعر الفائدة بنسبة 45%، وفي استطلاع أجرته وكالة بلومبرج، توقع 15 اقتصادياً خفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس مقابل 14 توقعوا عدم حدوث اي تغيير. أما بالنسبة لتوقعات البنك، فقد خفض البنك الاحتياطي الأسترالي توقعاته لنمو أسعار الفائدة إلى 1.75% للعام الحالي (2.0% سابقاً) و 2.0% للعام 2020 (2.25% سابقاً). وخفض مسؤولو السياسة النقدية أيضاً تقديرات النمو للعام 2019 إلى 2.75% مقارنة بتقييم فبراير البالغ 3.3%. وعلى الرغم من ضعف توقعات التضخم والنمو، فإن حجة البنك بشأن الإبقاء على أسعار الفائدة تستند إلى قوة سوق عمل. فلا يزال سوق العمل هو المحرك الأساسي وفقاً لما أشار إليه البنك الاحتياطي الأسترالي. وطالما أن سوق العمل قوي ومستمر في التحسن، سيستمر البنك المركزي في الاعتقاد بأن تلك القوة ستعزز الأجور والتضخم. وبصفة عامة، يبدو أن مسار أسعار الفائدة سيعتمد على سوق العمل وفي حال ضعف سوق العمل، فقد تكون النتيجة هي خفض أسعار الفائدة.

الدينار الكويتي
بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع مقابل الدينار صباح الأحد عند 0.30375.

أسعار العملات 12 - مايو - 2019

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1194	1.1253	1.1164	1.1233	1.1110	1.1435	1.1323
GBP	1.3161	1.3163	1.2966	1.2998	1.2800	1.3205	1.3058
JPY	110.80	110.95	109.46	109.94	107.95	110.95	109.16
CHF	1.0160	1.0226	1.0098	1.0116	0.9925	1.0220	1.0032